الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4932 | الثلاثاء 17 محرم 1446 هـ | 23 يوليو 2024 م | السنة السابعة عشرة

الحزب الديمقراطي يبدأ مداولات لاختيار مرشح بديل لبايدن

شخص يحمل لافتة مؤيدة لهاريس أمام البيت الأبيض

«وكالات» : دخل السباق الرئاسي في الولايات المتحدة مرحلة ضبابية الاثنين، غداة إعلان الرئيس جو بايدن انسحابه ودعم نائبته كامالا هاريس لخوضه بدلاً منه، وبدء الحزب الديمقراطي مداولات لتحديد ما إذا كانت تمثّل الخيار الأمثل لمواجهة الجمهوري دونالد ترامب في نوفمبر.

وبعد أسابيع من تسريبات وضغط سياسي من داخل الحزب، دخل على خطه كبار الداعمين الماليين للديمقراطيين، أعلن بايدن البالغ من العمر 81 عاماً انسحابه من المنافسة الأحد ودعمه هاريس لخوض الانتخابات الرئاسية لهذه السنة.

وأكدت هاريس البالغة من العمر 59 عاماً نيتها الترشح، وقالت في بيان: «يشرفني أن أحصل على تأييد الرئيس ونيّتي هي كسب هذا الترشيح والفوز به.. سأبذل كل ما في وسعي لتوحيد الحزب الديمقراطي – وتوحيد أمتنا – لهزيمة دونالد ترامب».

وبينما أعلنت شخصيات ديمقراطية دعم نيل هاريس بطاقة الترشيح عن الحزب في مؤتمره العام المقرر في شيكاغو منتصف أغسطس، أحجم عدد من رموز الحزب مثل الرئيس السابق باراك أوباما ورئيسة مجلس النواب السابقة نانسي بيلوسي، عن تأييد أول سيدة وسوداء تتولى منصب نيابة الرئاسة في البلاد.

وأشاد أوباما في بيان بقرار بايدن الانسحاب، لكنه حذر من «آفاق مجهولة في الأيام المقبلة» معرباً في المقابل عن ثقته بقدرة قادة الحزب على «وضع مسار يمكن أن يفضي إلى مرشح بارز».

وشهد السباق إلى البيت الأبيض تحوّلين كبيرين خلال مدة زمنية قصيرة لم تتجاوز ثمانية أيام، ما أعاد الزخم إلى المنافسة وتسبب بخلط الأوراق قبل الانتخابات المقررة في الخامس من نوفمبر. فقد تعرّض الرئيس السابق والمرشح الجمهوري ترامب لمحاولة اغتيال في 13 يوليو، وأعلن بايدن في 21 منه انسحابه، ليرضخ بذلك إلى ضغط واسع من المعسكر الديمقراطي نفسه.

وأتى إعلان بايدن في رسالة الى الأمريكيين نشرت عبر منصة «إكس»، علماً بأن الرئيس الديمقراطي لم يظهر في العلن منذ إعلان إصابته بكورونا الأسبوع الماضي، وعزل نفسه في منزله الخاص بولاية ديلاوير في جنوب البلاد.

وقال بايدن «أرى أنه من مصلحة حزبي وبلدي أن انسحب وأن أركّز فقط على مهامي كرئيس إلى حين انتهاء ولايتي». وأتبع رسالته بمنشور على «إكس» قال فيه «اليوم أريد أن أقدم دعمي وتأييدي الكاملين لكامالا لتكون مرشحة حزبنا هذا العام. لقد حان الوقت للديمقراطيين للتوحد وهزيمة ترامب».

ولقيت هاريس تأييد أسماء بارزة في الحزب الديمقراطي، مثل الرئيس السابق بيل كلينتون وزوجته هيلاري، وحاكم ولاية كاليفورنيا غافن نيوسوم الذي كان ينظر إليه كمنافس محتمل، إضافة الى الكثير من المشرّعين المنتخبين من التقدميين والمعتدلين.

وقالت النائبة عن نيويورك ألكسندريا أوكازيو كورتيز في منشور على إكس: «اليوم أكثر من أي وقت مضى، من المهم أن يتوحد حزبنا وبلادنا سريعاً لهزيمة دونالد ترامب والخطر الذي يمثله على الديمقراطية الأمريكية».

وأثارت خطوة بايدن، المفاجئة على رغم أنها كانت محور تكهنات على مدى الأيام الماضية، سلسلة من الأسئلة في أوساط الحزب الديمقراطي، منها ما إذا كان السناتور جو مانشين، المنتسب سابقاً إلى الحزب والمستقل حالياً، يعتزم السعي لخوض السباق الرئاسي.

وكان السناتور البارز انضم الأحد إلى الدعوات الموجهة لبايدن لإنهاء ترشيحه لصالح ديمقراطي أصغر سناً.

في مقابل علامات الاستفهام، انعكس انسحاب بايدن إيجاباً على الصعيد المالي بالنسبة للديمقراطيين، اذ أعلنت مجموعة «أكت بلو» المسؤولة عن جمع التبرّعات لحملة الانتخابات الرئاسية للحزب أنّها سجّلت مساء الأحد، بعد سحب الرئيس ترشّحه ودعمه هاريس، أكبر عملية جمع تبرّعات ليوم واحد في 2024، وصلت الى 46.7 مليون دولار.

على المقلب الجمهوري، ستكون لانسحاب بايدن انعكاسات لا مفرّ منها على حملة الرئيس السابق ترامب، اذ سيضطر لإعادة رسم استراتيجيته الانتخابية التي تمحورت بشكل كبير إلى الآن على وضع بايدن الصحي والذهني.

وكثّف فريق الحملة في الآونة الأخيرة من المواد الدعائية التي تركّز على بايدن وهو يرتكب الهفوات أو يتلعثم ويتعثر.

لكن يُخشى أن ينقلب السحر على الساحر، ويصبح تركيز الدعاية على السنّ والقدرة الذهنية سلاحاً للديمقراطيين بمواجهة ترامب البالغ من العمر 78 عاماً، خصوصاً في حال نالت هاريس التي تصغره بزهاء 20 عاماً، ترشيح الحزب.

وقد تعمد هاريس التي أصبحت في مارس أول نائبة للرئيس تزور عيادة للإجهاض، إلى جعل هذه القضية محوراً أساسياً في مواجهة ترامب. ومنذ قرار المحكمة العليا الأمريكية في 2022 الذي ألغى عملياً الحق الدستوري بالإجهاض، خسر الجمهوريون الغالبية العظمى من استطلاعات الرأي وعمليات الاقتراع التي تتطرق لهذا الشأن.

لكن حملة ترامب تؤكد أن انسحاب بايدن لم يأخذها على حين غرة، وأن المسؤولين عنها أعدوا حملات دعائية موجهة ضد هاريس ستبثّ في عدد من الولايات المفتاحية في السباق الانتخابي خلال الأيام القليلة المقبلة.

وسيستغل ترامب الوقت المستقطع إلى حين حسم الحزب الديمقراطي خيار الترشيح، ويمضي في حملته الانتخابية والتجمعات في ولايات عدة، بعد المؤتمر العام للحزب الجمهوري في ميلووكي الذي اختتم الخميس الماضي باختياره مرشحاً رسمياً لولاية ثانية في البيت الأبيض، بعد أولى بين 2017 و2021.

ويعقد ترامب تجمعاً لأنصاره الأربعاء في ولاية كارولاينا الشمالية.

«أطباء بلا حدود» : الإصابات بالسودان تتفاقم بسبب انهيار النظام الصحي

من أحد مستشفيات السودان

«وكالات» : قالت منظمة أطباء بلا حدود أمس الاثنين، إن المدنيين في السودان يعانون من مستويات عنف مروعة ويواجهون هجمات متكررة وانتهاكات وذلك بعد مرور أكثر من عام على بدء الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع.

وأوضحت منظمة أطباء بلا حدود في تقرير أن الإصابات الجسدية والنفسية الناجمة عن العنف تفاقمت بسبب انهيار النظام الصحي وغياب استجابة دولية للأوضاع الإنسانية.

وأضافت المنظمة أن فرقها عالجت الآلاف من جرحى الحرب في المناطق المتضررة من القصف للمباني السكنية والبنية التحتية.

وقالت إن إمكانية حصول الناس على خدمات الرعاية الطبية المنقذة للحياة في جميع أنحاء السودان تأثرت بشكل كبير بسبب نقص وعرقلة واسعة النطاق للخدمات ونهب الإمدادات الطبية وانعدام الأمن وشن هجمات على المرضى والعاملين في القطاع الطبي، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للرعاية الصحية.

واتهمت المنظمة الأطراف المتحاربة، الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، «بالتجاهل الصارخ» للحياة البشرية والقانون الدولي.

واندلعت الحرب في أبريل 2023، بسبب خطة لدمج الجيش والقوات شبه العسكرية في ظل عملية انتقالية كان من المفترض أن تؤدي لانتخابات بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير في عام 2019.

وفشلت جهود الوساطة في وقف الأعمال القتالية. ولا توجد بيانات دقيقة عن عدد القتلى، لكن تقديرات عدد القتلى تصل إلى عشرات الآلاف.

وقالت منظمة أطباء بلا حدود إنه في المخيمات ومواقع التجمع التي لجأ إليها اللاجئون والنازحون بحثاً عن الأمان، روى المرضى قصصاً مروعة عن المعاملة اللاإنسانية والعنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة ضد المدنيين. وأضافت أن الروايات تصف حالات ممنهجة من الإخلاء القسري والنهب والحرق العمد.

وأوضحت المنظمة أن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي منتشر ولكن لا يتم الإبلاغ عنه بشكل كافٍ بسبب الوصمة والصمت خوفاً من الانتقام ونقص الحماية.

ودعت المنظمة الطرفين المتحاربين إلى وقف الهجمات على المناطق السكنية والسماح بالمرور الآمن وحماية البنية التحتية من المزيد من الدمار والنهب.

وحثتهما على وقف ما قالت إنها أشكال مستهدفة من العنف والانتهاكات، منها العنف العرقي والجنسي.

وزارة الدفاع التركية تنشر فيديو يورط اليونان.. وأثينا تدافع عن نفسها

لقطة من الفيديو الذي نشرته تركيا

«وكالات» : نفى خفر السواحل اليوناني اتهامات من وزارة الدفاع التركية، أمس الاثنين، بأنه دفع مهاجرين من قبالة جزيرة ليسبوس إلى تركيا.

ونشرت وزارة الدفاع التركية في وقت سابق مقطعاً مصوراً بطائرة مسيرة على منصة «إكس» يظهر عملية لخفر السواحل اليوناني، وقالت إن سفينة يونانية تدفع قارباً على متنه مهاجرون من قبالة شمال جزيرة ليسبوس إلى المياه الإقليمية التركية.

وقالت الوزارة على منصة إكس «تم إبلاغ قيادة خفر السواحل لدينا على الفور والتي أنقذت المهاجرين المعنيين بواسطة قارب وصل إلى المنطقة».

ورد مسؤول كبير في خفر السواحل اليوناني قائلاً «لم تكن إعادة بأي حال من الأحوال، وإنما رصد ومنع دخول غير قانوني إلى المياه الإقليمية اليونانية».

وتتهم جماعات إغاثة اليونان، وهي إحدى بوابات دخول اللاجئين والمهاجرين من الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي، بصد المهاجرين قسراً من على حدودها البحرية والبرية، فيما يُعرف أيضاً باسم «عمليات الإرجاع»، وهي ممارسة غير قانونية.

وهناك خلاف بين اليونان وتركيا، العضوين في حلف شمال الأطلسي، منذ فترة طويلة على قضايا تشمل مكان بداية ونهاية الجرف القاري لكل منهما وموارد الطاقة والرحلات الجوية فوق بحر إيجه وجزيرة قبرص المقسمة عرقيا.

وتأتي هذه الواقعة بعد يومين من حلول الذكرى الخمسين لغزو تركيا لجزء من الجزيرة بعد انقلاب قصير بإيعاز من اليونان.

ويريد القبارصة اليونانيون إعادة توحيد شطري الجزيرة في شكل كيان اتحادي، بينما يريد القبارصة الأتراك التوصل إلى تسوية تستند إلى وجود دولتين.

ولا يزال الوضع مثيراً لمشاعر كلا البلدين، مما يحبط طموحات تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ويعيق إمكانات الطاقة في شرق البحر المتوسط بسبب تداخل المطالبات.

واتفق البلدان في عام 2023 على تجديد العلاقات بينهما ووضعا خارطة طريق لدخول حقبة جديدة من العلاقات الأوثق.

تعزيزات عسكرية جديدة لقوات التحالف الدولي في سوريا

«وكالات» : أدخلت قوات التحالف الدولي عشرات الشاحنات المغلقة والمدرعات المحملة بمعدات عسكرية وعربات يرجح بأنها منصات لإطلاق الصواريخ، بالإضافة إلى شاحنات تحمل مواد لوجستية إلى قواعدها بريف الحسكة في شمال شرق سوريا.

ووفق ما نشره المرصد السوري لحقوق الإنسان على موقعه الإلكتروني، أمس الإثنين، تواصل قوات التحالف الدولي تعزيز قواعدها داخل الأراضي السورية برا وجوا بشكل مستمر.

وأشار المرصد، ومقره لندن، إلى أن قوات التحالف الدولي دفعت، الأحد، بتعزيزات عسكرية جديدة لقواعدها العسكرية في ريف الحسكة، حيث استقدمت 25 شاحنة تحمل على متنها صهاريج وقود وصناديق مغلقة ومعدات لوجستية عبر معبر الوليد الحدودي قادمة من كردستان العراق، وتوجهت الشاحنات باتجاه القواعد العسكرية في ريف الحسكة.

وتنتشر في سوريا 9 قواعد أمريكية، الأولى في منطقة التنف بريف حمص الشرقي، واثنتان في ريف دير الزور، و 6 في محافظة الحسكة.

مداهمة المقر العام لحزب عمران خان في باكستان

عمران خان

«وكالات» : داهمت الشرطة الباكستانية، الاثنين، المقر العام لحزب رئيس الوزراء السابق عمران خان المسجون حالياً، بعد أسبوع على تعهد الحكومة المدعومة من الجيش بحظر هذه الحركة السياسية.

وشاهد صحافي من وكالة فرانس برس في المكان، الشرطة تطوق المقر العام لحركة إنصاف الباكستانية مع اقتيادها عددا من العاملين في الحزب إلى شاحنات.

وكانت وسائل الإعلام الباكستانية أشارت بداية إلى أن رئيس الحركة جوهر علي خان بين الموقوفين.

إلا أن مسؤولا في شرطة إسلام أباد، قال لوكالة فرانس برس إنه لم يوقف. وأكد المسؤول توقيف رؤوف حسن أحد مؤسسي الحركة والمسؤول عن جهازها الإعلامي.

وأوضح «أوقف رؤوف حسن لكن الشرطة لم توقف جوهر علي خان».

وكان حسن قال لوكالة فرانس برس السبت، إنه تم خلال الشهرين الماضيين توقيف ما لا يقل عن 10 أعضاء في حركة إنصاف أو أقاربهم. وقال إنهم «اختفوا» «بلا أثر».

وأكد «سبعة منهم من قسمي لأننا نرفض الصمت».

وقال وزير الإعلام الباكستاني، الأسبوع الماضي، إن الحكومة ستحظر حركة إنصاف بعد أيام على إصدار المحكمة العليا حكما مهما لصالح حزب عمران خان وجه ضربة قوية للحكومة.

وفاز مرشحون موالون لخان بغالبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية في فبراير لكنهم استبعدوا عن السلطة بفضل تحالف بين أطراف متخاصمة عادة، بقيادة رئيس الوزراء شهباز شريف مع دعم أساسي من الجيش الباكستاني.

وخان مسجون منذ قرابة عام بسبب قضايا يقول إنها أيضا من تهمة الخيانة التي لفّقت لمنع عودته إلى السلطة في انتخابات فبراير.

ورغم ذلك، منحت المحكمة العليا حزب حركة إنصاف الباكستاني مقاعد إضافية في البرلمان في حكم تاريخي الأسبوع الماضي، في حين نقضت حكما كان صدر في حق رئيس الوزراء الباكستاني السابق ودانه بالزواج غير المطابق للشريعة الإسلامية السبت.

وفي أبريل، علّقت المحكمة العليا الباكستانية حكم السجن لـ14 عاما الصادر بحق خان وزوجته بتهمة الفساد. ومطلع يونيو، برّئ حُكم عليه بسببها بالسجن لمدة عشر سنوات في محكمة البداية.

من جانبها، وصفت لجنة حقوق الإنسان الباكستانية محاولة حظر الحزب بأنها «ضربة هائلة للمعايير الديمقراطية»، وقالت إنها «تفوح منها رائحة اليأس السياسي».

وأكد الرئيس أسد إقبال بات في بيان «إذا تم المضي قدما في هذا الاتفاق فلن يحقق سوى استقطاب أعمق واحتمال قوي بحدوث فوضى سياسية وعنف».

ومطلع يوليو، اعتبرت المتّحدة في تقرير أن احتجاز عمران خان «تعسّفي ومخالف للقانون الدولي»، مطالبة بإطلاق سراحه «فورا».

وقالت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة وتدعى «الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسّفي» في تقريرها إنّها تعرب عن قلقها بشأن القضايا القانونية المتعدّدة التي أقيمت على خان منذ إطاحته من السلطة في أبريل 2022.

ويلاحق خان الذي شغل منصب رئيس الوزراء من 2018 إلى 2022، منذ مغادرته السلطة بأكثر من 200 دعوى قضائية في ما يعتبره حملة تهدف إلى منعه من العودة للحكم.

ثم أطلق حملة غير مسبوقة تحدى فيها كبار العسكريين الذين كانوا يؤيدونه في الماضي متّهما إياهم بالمشاركة في محاولة الاغتيال التي تعرض لها خلال تجمّع في نوفمبر 2022.

وخلال انتخابات فبراير، فاز المرشحون المحسوبون على عمران خان بأكبر عدد من المقاعد، رغم إجبارهم على الترشح كمستقلين بناء على قرار للجنة الانتخابية. واستُبعدوا بعدها من الحكم إثر تحالف أحزاب تحظى بدعم الجيش.

ليبيا تبدأ تطبيق إجراءات جديدة للتضييق على تهريب الوقود لتونس

«وكالات» : بدأت السلطات الليبية في تطبيق إجراءات جديدة للتضييق على تهريب الوقود إلى تونس، بعد ارتفاع الظاهرة بشكل لافت خلال الأشهر والسنوات الماضية، وذلك في محاولة للحدّ من الخسائر التي تتكبدها البلاد جراء التهريب.

وفي هذا السياق، قررت إدارة شؤون المرور والتراخيص التابعة لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، منع المسافرين التونسيين القادمين على متن السيارات القديمة وفي حالة "متهالكة"، من المرور إلى الأراضي الليبية، وفرضت إعادتها إلى الأراضي التونسية، وذلك لعدم توفر شروط الأمن والسلامة.

وبرّرت قرارها بعدم توّفر شروط الأمن والسلامة في هذه السيارات، لكن يعتقد أنّه إجراء لمنع تهريب الوقود إلى تونس، خاصة أنّ عددا من الناشطين في مجال التجارة الموازية، يستخدمون الموديلات القديمة من السيارات في تنقلهم عبر المنافذ الحدودية البرية بين تونس وليبيا، وذلك لانخفاض أسعارها واستهلاكها، وكذلك لقدرتها على استيعاب كميات كبيرة من الوقود، من خلال إمكانية توسعة خزّانها على نحو يمكنها من تعبئة أكثر من 100 لتر من البنزين.